

العلاقة المتبادلة بين التعليم والمجتمع

مسعودة سليمان^{1*}

¹جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر
messaouda.slimani@ummtto.dz

جميلة راجح²

²جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر
djamila.radjah@ummtto.dz

نشر: 2023/06/10

مقبول: 2023/05/24

استلم: 2023/02/01

The Mutual Relationship between Education and Society

ABSTRACT: Education is an organized process that aims to provide learners with the general foundations of knowledge, whereby information and skills are transferred to them. Society appears with everything in the educational process, and on the other hand, theoretical educational thought has no importance unless we are able to translate it into a social reality, hence the talk about the relationship that combines education and society and the mutual influence between them. The importance and objective of this research paper lies in identifying the points of influence of society in education in order to take them into account during the design of educational programs and the selection of educational approaches. The opposite is also true, as the characteristics and interests of society must be placed at the forefront of the goals of the educational process. Accordingly, we have come to define the mutual relationship between education and society and how each can be a reason for the advancement of the other.

Key words: Influence, Education, Society, Development, Values.

الملخص: إنّ التّعليم عملية منظّمة تهدفُ إلى إكساب المتعلّمين الأسس العامّة للمعرفة، حيث يتمّ نقلُ المعلومات والمهارات إلهم وما المتعلّمون إلّا أفراد من مجتمعات تحكمها مجموعة من التّقاليد والأعراف والأنظمة، وتتميّز عن غيرها بثقافات وطموحات خاصّة. ويظهر المجتمع بكلّ ما فيه في العملية التّعليميّة، وفي المقابل لا أهمية للفكر التّربويّ النظريّ ما لم نتمكنّ من ترجمته إلى واقع اجتماعيّ، ومن هنا يأتي الكلام عن العلاقة التي تجمع بين التّعليم والمجتمع وعن التّأثير المتبادل بينهما. وتكمن أهميّة هذه الورقة البحثيّة وهدفها في تحديد نقاط تأثير المجتمع في التّعليم من أجل أخذها في الحسبان أثناء تصميم البرامج التّعليميّة واختيار المقاربات التّربويّة. والعكس صحيح أيضا حيث يجب أن توضع خصائص المجتمع ومصالحه في مقدمة أهداف العملية التّعليميّة. وعليه توصّلنا إلى تحديد العلاقة المتبادلة بين التّعليم والمجتمع وكيف يمكن أن يكون كلّ منهما سببا في ارتقاء الآخر.

الكلمات المفتاحية: تأثير، تعليم، مجتمع، تطوّر، قيم.

* المؤلف المراسل : مسعودة سليمان messaouda.slimani@ummtto.dz

مقدمة:

ترتبط بين التعليم والمجتمع علاقة وطيدة باعتبار التأثير المتبادل بينهما، حيث تنعكس نظم المجتمعات وقيمتها وثقافتها على عناصر العملية التعليمية، ويهدف التعليم إلى تحقيق التغيير المطلوب في أداء المتعلمين، فهو مدخل الهوية الثقافية والفكرية وبالتالي مدخل التحكم في سلوك الأفراد وحياتهم. ويكون بذلك وسيلة هامة لإعادة إنتاج الثقافة من جيل إلى جيل. ويعتبر التعليم مطمح المجتمعات ووسيلتها للتغيير في شتى المجالات والأفق، وما التطور الزهيب الذي نعيشه إلا نتاج التطور العلمي بسبب التعليم والتعلم. لذا تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن إشكالية مفادها: كيف يكون التأثير المتبادل بين التعليم والمجتمع؟ بهدف توضيح كيفية جعل كل منهما وسيلة لتطور الآخر.

1. توطئة:

يجدر بنا في هذا المقام تحديد مصطلحي التعليم والمجتمع أولاً، حيث يعرف التعليم بأنه "التصميم المنظم المقصود للخبرة (الخبرات) التي تساعد المتعلم على إنجاز التغيير المرغوب في الأداء، وبذلك يعني التعليم إدارة عملية التعلم التي يقودها المعلم" (مجدي، 2009، ص 399). ويكون التعليم في المدارس العامة والخاصة على حد سواء عملية مقصودة لها توجهات اجتماعية واقتصادية وسياسية، حيث يحاول المعلمون نقل هذه التوجهات إلى عقول المتعلمين قصد تنشئتهم حسب أنظمة اجتماعية معينة. ويعرف المجتمع بأنه "شبكة من العلاقات الاجتماعية التي يكوّنها أفرادها خلال عملية إشباع حاجاتهم بطريقة اجتماعية" (مجدي، 2009، ص 862)، وهذه العلاقات علاقات دينامية أي حية متحركة، فالمجتمع كيان غير ثابت وهو في تحول مستمر، وما يدرس في أصول التربية ليس المجتمع الساكن، وإنما المجتمع الإنساني الذي يتسم بالحياة والحركة والتغير.

2- تأثير المجتمع في التعليم: إنّ للمجتمع أثراً كبيراً على الفرد لا يستطيع الانفلات منه، فهو محيط به ويشمل كلّ المجالات الحياتية ومنها التعليم، ويظهر ذلك في نقاط عديدة هي:

1.2. ثقافة المجتمع مشفرة داخل البرامج الدراسية: إنّ الدرايات المشفرة savoir codifié هي الدرايات الموصوفة داخل البرامج والكتب المدرسية أو غيرها من المراجع. تنتظم هذه الدرايات داخل البرامج الدراسية بشكل يجعلها قابلة للتعليم، كما أنّها محدّدة ثقافياً "حيث أنّ المجتمع قد اختارها وشفرها داخل البرامج الدراسية، لأنّ هذا المجتمع قد اعتبرها ضرورية لأفراده، بحيث إنّ محتويات البرامج الدراسية تُنظّم حتى تستوعب من طرف الجميع، وبهذا تكون هذه الدراية محدّدة بشكل قويّ على المستوى الاجتماعي والثقافي" (جوناي، 2005، ص 15)، وهي مسؤولية كبيرة يتحملها صانعو البرامج. ويعرف البرنامج التعليمي بأنه: "خطة تعليمية يتم وضعها لمتعلم فرد أو لصف تعليمي، أو لمؤسسة تعليمية أو لعدد من المؤسسات التعليمية... حيث تضمّ تلك الخطة مجموع الخطوات والإجراءات والتدريبات المنظمة التي يجب على المتعلمين تلقيها وتعلّمها داخل حجرات الدرس أو خارجها وذلك في مدّة زمنية محدّدة" (صبري، 2009، ص 13). وينبغي على البرامج الدراسية أن تتأطر حسب فليب جوناي (Phillipe. I) داخل نموذج ابستمولوجي سوسيوبنائي وهو نموذج ثلاثي الأبعاد Tridimensionnelle يرمز إليه بنموذج SCI:

- البعد الاجتماعي: Socio

- البعد البنائي: Constructive

- البعد التفاعلي: Interactive.

وتكون هذه الأبعاد الثلاثة أقوى مع بعضها البعض، فكلّ بعد منها يغني البعدين الآخرين. وأصبحت بذلك مهمّة المعلم أكثر تعقيداً لما أصبح مطالباً بخلق وضعيات تمكّن المتعلم من بناء كفاءات تتّصف بـ:

"تعبئة الموارد واستنفارها؛

- التنسيق بين سلسلة من الموارد الذهنية، والوجدانية والاجتماعية والسياقية... إلخ؛

- المعالجة الناجحة لمختلف المهام التي تتطلبها وضعية معطاة؛

- التَّحَقُّق من الملاءمة الاجتماعية لنتائج المعالجات التي تمت في هذه الوضعية" (الliche، 2006، ص 122). والملاحظ هنا الإشارة إلى الأمور الدَّهنية والوجدانية والاجتماعية.

ولأنَّ الظواهر الاجتماعية كغيرها من الظواهر التي تحيط بالمتعلم لا تتصف بالثبات نجد الكلام عن تطوير المناهج، وهي "العملية التي يتم من خلالها إعادة تشكيل مناهج التعليم في صف دراسي أو مرحلة دراسية بما يتواءم مع القضايا العلمية والبيئية والتكنولوجية العالمية والمحلية" (مجدي، 2009، ص328)، ويكون هذا على مستوى الأهداف وطرائق التدريس والوسائل التعليمية المساعدة على تجسيده وتقويمه، شرط أن تأخذ عملية التطوير هذه في الحسبان حاجات المتعلم وقدراته وأن تعمل على ربط المنهج بالمجتمع ليسهم في حل مشكلاته المتعددة والمتنوعة. "وتشارك عمليتا بناء المنهج وتطويره في أنهما تقومان على أسس مشتركة، وهي: المتعلم والمجتمع والمعرفة، وأنهما تتطلبان قدرة على استشراف المستقبل وحاجات المجتمع وأفراده" (مجدي، 2009، ص 330). ويكون الهدف دائما الوصول إلى منهج متكامل تتحقق فكرة التكامل فيه عن طريق:

"- إيجاد العلاقة البيئية بين المفردات التي يتم تدريسها بالفعل.

- إعادة تنظيم محتوى المعرفة بما يحتويه المنهج من معلومات وحقائق ومفاهيم... إلخ بهدف صياغة هذا المحتوى في صورة مفردات عامة.
- البحث عن المشكلات المهمة الحيوية بالنسبة لكل من المتعلم والمجتمع" (مجدي، 2009، ص344)، ولم تعد التربية بهذا الشكل مقتصرة على الإعداد للحياة وحسب؛ بل أصبحت هي الحياة بذاتها.

2. 1. المجتمع محيط بالمتعلم ومشارك له: يحوي العالم الاجتماعي للمتعلّم الأفراد المؤثرين بصورة مباشرة على تعلّمه ومنهم المعلم، الأصدقاء، والإداريون، وكلّ الأفراد الذين يتعامل معهم أو يشركهم في أنشطته المتنوعة. ويعود الفضل إلى فيجوتسكي Vygotsky الذي ركّز على الأدوار التي يلعبها المجتمع في عملية التعلّم، حيث أصبح الكلام مثلا عن أهمية تعلّم الأقران "وهو عبارة عن استخدام الأقران في الأنشطة المنظمة لإتاحة المزيد من الفرص أمام التلاميذ لممارسة ما يكونوا قد تعلّموه في المحتوى" (المنتصر، 2016)، إذ يقوم المتعلم المتفوق بالمساعدة في تعليم المتعلمين الأصغر سنا والأقل في المستوى الدراسي منه. ولهذا النوع من التعلّم أثر إيجابي على المتعلمين متوسطي المستوى، فوجود معلم خاص من عمرهم يساعد على الاندماج المباشر في تعلّمهم كما يوفّر لهم التغذية الراجعة.

كما نجد التعلّم التعاوني حيث يتم في إطاره تقسيم المتعلمين إلى مجموعات صغيرة، ويُختار من كلّ مجموعة ممثّل يكون همزة الوصل بين المعلمين والمتعلمين. وتوزّع الأدوار على عناصر المجموعة حسب القدرات والتّحصيل العلمي لكل فرد على حدة. وإلى جانب اكتساب المتعلمين للمعارف الدراسية المسطرة يسعى التعلّم التعاوني إلى إكساب المتعلمين معارف ومهارات اجتماعية، وله مزايا عديدة منها تنمية روح التعاون والعمل الجماعي، تبادل الأفكار، وتقبل آراء الآخرين ووجهات نظرهم المختلفة. وقد أكّد برينكر Prenker في السياق ذاته بأنّ تعلّم الأفراد كمجموعة يفوق تعلّم كلّ منهم مستقلا عن غيره، وأنّ تعاونهم يجعل تعلّم كل منهم أحسن وأقوى عن طريق التفاعل المتبادل بينهم. وتُعتمد في مثل هذا النوع من التعلّم استراتيجيات عديدة أهمها: التفاوض بين المتعلمين في المعنى المشترك بينهم، المناقشة الصفية، وتعاون المجموعات الصغيرة.

هذا ويقوم الأهل والمسؤولون بتعزيز الحدود التي تفصل بين المدرسة والحياة بإلقائهم مسؤولية التعليم على عاتق المدرسة والمدرسين، ف" يُطلب من المدارس أن تنجز الكثير في عالم يحدث فيه التعليم قبل المدرسة، وبعدها وخارجها - أي في البيت والمجتمع الأوسع" (هيشور، 2019)، في حين نجد أنّ للسياق العام الذي تتواجد وتعمل فيه المدرسة أثرا بارزا في ما يحدث داخل قاعات الدّرس، لذلك يجب "تشجيع وتمكين المدرسين من التفاعل مع المجتمعات المحلية، لإخراج الطّلاب من الفصول الدراسية وإدخالهم إلى المؤسسات الاجتماعية وإدخال المؤسسات الاجتماعية إلى الفصول الدراسية.

تشجيع المسؤولين على التشاور الموسّع حول الإصلاحات، واعتبار المجتمعات شركاء لا عوائق يجب تذليلها لتحقيق تغييرات إيجابية.
التشجيع على بلورة نظرة شمولية للمنهج بأبعاده كافة (العلوم الاجتماعية والإنسانيات، وكذلك العلوم، والتكنولوجيا، والرياضيات) عن طريق إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأهداف والمعايير العامة، المتعلقة بأنواع الخريجين الذين يتوجّب على المدارس إنتاجهم، بدلاً

من التركيز على مهارات محدّدة مطلوبة في موقع العمل الآن" (هيشور، 2019). بمعنى أنّه لا يجب التّحويل على المدارس وحدها كمواقع معزولة في مهمّة التعليم بل يجب الانطلاق من اعتبار المعلّمين والمدارس جزءاً من النّسيج الاجتماعيّ الأوسع للتّعليم. دون أن ننسى أنّ المجتمع هو في الحقيقة المدرسة الكبيرة التي يتلقّى فيها الفرد دروساً لا يجدها دائماً في المدرسة، ومنها ما يستعمله لصقل معارفه وخبراته المدرسية.

يقصد بالاجتماعيّة إذن ميل الفرد إلى العمل مع الآخرين وتبادل العلاقات والتّعاون معهم، وفي مقابلها نجد الانطوائيّة introvism التي تعبّر عن ميل الفرد إلى العمل المنفرد وإلى العدوانيّة والانتقاد المستمر. وتعتبر الاجتماعيّة والانطوائيّة متناقضتين تؤخذان على هذا الأساس في تصميم أدوات القياس. وترتبط بهذه الثنائيّة ثنائيات أخرى كثيرة ومتضادّة من قبيل: الحب/ الكره، الميل/ التّفور، التّجاح / الفشل وغيرها. و " عندما يكون المناخ الصّفيّ موائماً من النّاحية التّربويّة، تظهر بوضوح الصّفات الإيجابيّة من الثنائيّات السّابقة، وعندما يفتقر هذا المناخ للفاعليّة - غالباً - تظهر الصّفات السّلبيّة من تلك الثنائيّات" (مجدي، 2009، ص33). وهنا يأتي دور المعلّم الذي يجب أن يسعى دائماً إلى تجنّب الصّفات السّلبيّة حتى وإن كان منها ما يعكس طبيعة بعض المتعلّمين. فيعمل على إثارة دافعيّة المتعلّمين للإنجاز وبعث طاقاتهم الكامنة من أجل تحقيق الصّفات الإيجابيّة. وليس الأمر هيناً فكثيراً ما يكون كلّ متعلّم حالة فردية تتطلّب الاهتمام بها على المستوى الفرديّ.

2.3. المعارف غير القابلة للتّحديد الوظيفيّ لا يتمّ تعلّمها بنجاح: إنّ المعارف غير القابلة للاستثمار في الواقع الخارجيّ لا ينجح المتعلّم في تعلّمها، لذلك يرى لوجندر Legendre أنّه لا يجب أن تقتصر في عملية التّعليم على حشو ذهن المتعلّم بالمعارف المتنوّعة في "حالة ما إذا كانت" هذه المعارف نافعة في يوم ما، ينبغي الاستفاضة في نفعيتها في لحظة تحصيلها" (اللحية، 2006، ص71)؛ لأنّ المعرفة التي لا تستعمل في الإطار المدرسيّ وخارجها لكونها غير قابلة للتّحديد الوظيفيّ تؤدّي إلى ما يُسمّى بـ "المعارف الجامدة" وهي المعارف التي لا تقبل إعادة الاستثمار بشكل دوريّ ومستمرّ، ويكون مآلها الموت بعد نهاية التّعلّم المدرسيّ؛ لأنّ المتعلّم لا يجد فائدة من الاحتفاظ بها. لذلك يجب دائماً وضع الفائدة من التّعلّم التي ستعود على الفرد والمجتمع معاً أمام ناظري المتعلّم.

4.2. المعرفة الوجدانيّة هدف التّربيّة الحديثة: أصبح الاهتمام في المقاربات التّربويّة الجديدة موجّها نحو متعلّم قادر على الفعل savoir faire وحسن التّصرف savoir être وهذا ما يطلق عليه مصطلح "المعرفة الوجدانيّة"، وهي مجموع الأنشطة التي يعبر بها المتعلّم عن طريقة إدراكه لشخصيته، إضافة إلى كميّة تصرفه أمام وضعيّات مختلفة تواجهه في الحياة. وهي تحيل إلى منظومة من القيم ضمنيّة كانت أو صريحة، معيشة أو غير معيشة. فالتّعليم يبني الثّقة بالنّفس عند الأشخاص بشكل جليّ، فيصبحون أكثر إنتاجيّة وقدرة على اتّخاذ القرارات المناسبة. كما أنّه يبيّن القيم والأخلاق الحميدة التي يجب التّحلي بها، ليتمكنوا من صنع مستقبلهم بالشّكل الذي يطمحون إليه والذي يخدم مجتمعهم.

5.2. التّعلّم ليس نسخاً للواقع الخارجيّ: تجدر الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ تأثير العوالم الخارجيّة، ومنها العالم الاجتماعيّ، على عملية التّعليم لا تعني التّلقّي السّلبّي للمعرفة من قبل المتعلّم، حيث تفيد النّظرية البنائيّة أنّ المعرفة التي يبنها المتعلّم حول الواقع ترجع لا محالة إلى تجربته الخاصّة، فهذه المعرفة ليست مستقلّة عنه. ولذلك يؤكّد بياجي Piaget أنّ ما يعرفه الفرد ينتج بصفة جزئيّة فقط ممّا يتعلّمه من بيئته الخارجيّة الاجتماعيّة والماديّة؛ لأنّه يضيف إلى ذلك عامل الموازنة التي تقود التّعلّم. والموازنة تعني "كيف يستطيع الإنسان تنظيّم المعلومات المتناثرة في نظام معرفيّ غير متناقض. وهي لا تنجم ممّا يراه الإنسان، بل إنّها تساعد الإنسان على فهم ما يراه" (ناصف، 1983، ص284). ويكون التّعلّم بذلك عملية خلق عضويّة لا عملية آلية تتراكم فيها المعارف دون تفكير، ويكون بذلك مفهوم الدّراية الانعكاس savoir reffet أو الدّراية القراءة savoir lecture بمعنى انطباع صورة الواقع على معرفتنا مفهومين وهميّين لأنّنا لا ندرك الواقع إلّا من خلال تمثّلاتنا، فـ "الذّات التي تتعلّم لا تصوّر العالم بل تعيد بناءه باستمرار عبر بناء ذاتها" (جونايير، بورخت، 2011، ص23)، وبالتالي يبني المتعلّم معارفه عبر بناءه لذاته.

3- تأثير التعليم في المجتمع:

1.3. التعليم سبيل رقي المجتمعات:

إن الصلة التي تجمع بين التعليم والفرد والمجتمع وثيقة إلى حد يجعلنا نقول إنه لا مستقبل للفرد والمجتمع بدون تعليم، فهو تلك الدعامة التي تبنى على أساسها شخصية الفرد، والركيزة التي يقوم عليها كيان المجتمع، وبخاصة في وقتنا هذا لما أصبحت الحاجة إلى امتلاك مختلف مهارات المعرفة ماسة، حيث لم يعد لأحدنا التكيف مع مستجدات العصر التي جعلت العالم قرية صغيرة ما لم يتحكم في مفاتيح العلم والمعرفة، فعلى حد قول الأمريكي بول كينيدي Boll Kennedy يعتبر "التعليم الوسيلة الوحيدة لمقابلة تحديات هذا القرن، فقد أصبح امتلاك ناصية العلم الحديث وسطوته، بشكل وبصورة غير مسبوقة، أساساً محورياً في صياغة معادلة القوة الدولية، وتشكيل علاقات السيادة والتبعية بين الأمم والدول، وتحديد قواعد التطور، وأبعادها المتنوعة؛ تُشيد على أساسه دعائم حضارتها، وترسي بها أسس نهضتها ومجالات تقدّمها" (بهاء الدين، 2017، ص15)، وتزايد حاجتنا إلى التعليم مع تزايد التطلّعات والمتطلبات فلا نختلف في الرأي إن قلنا إن أهميته في القرن الحالي لم تكن بالقدر الذي كانت عليه في القرن الماضي. وعلى هذا فإن الأمم التي تعي هذه الحقيقة تسعى جاهدة إلى توفير التعليم لأوسع شريحة من أفراد المجتمع وإلائته المزيد من الاهتمام والدعم؛ "لأن حرمان أفراد المجتمع منه يعني حرمان الدولة من أهم مواردها المنتجة وهو وجود إنسان قادر على النهوض والتطوير والتنمية" (إبراهيم، 2019). فالفرد هو وسيلة التقدّم والتغيير الاجتماعي في الحاضر والمستقبل، ممّا يعني أنّ الفرد بأميته وجهله إن صحّ القول لا يمكنه أن يتغيّر ولا أن يتطور في أي جانب من جوانب حياته الخاصة والعامة؛ كون التعليم هو المصدر الذي يمدّه بالأفكار والمعلومات التي يستطيع من خلالها تغيير ما يجب تغييره إلى ما هو أحسن. وعليه كلما ازداد عدد الأفراد المتعلمين في المجتمع ارتفع مستوى التفكير المعرفي والمنطقي لديهم فكان لذلك الأثر الإيجابي في إحداث التغيير.

وإن كان التعليم حقاً من حقوق الإنسان، فهو كذلك مطلبٌ ضروريٌّ وملحٌ ليس للفرد وحده وحسب وإنما للمجتمع الذي يعيش فيه أيضاً؛ نظراً لما له من أهمية خاصة وكبيرة، حيث يُسهم بشكل مباشر وفعال في تحقيق التنمية من مختلف النواحي من اقتصادية وثقافية واجتماعية وغيرها. هذا مع العلم أنّ الدعوة إلى التعليم لم تكن وليدة عصرنا كما لم تكن حكراً على دين أو تفكير معين؛ بل منذ وُجد الإنسان في هذه الأرض وهو يسعى إلى التعلّم واكتشاف نفسه وما حوله، وفوق هذا جميع الديانات السماوية والأعراف دعت وبشدة إلى الاهتمام بالتعليم، وقد كان أول ما نزل في القرآن الكريم من أمر إلهي هو التعليم والتعلّم لقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: 1-5]. كما حثّ الرسول (ص) على التعليم والتعلّم وكان خير الداعين إليهما "احتساباً لوجه الله، ولنيل الأجر والمثوبة عند الله، وفي هذا أيضاً ما يُشعر بالزامية التعليم" (طلّس، 2014، ص80)، فالتعليم نورٌ لا يضيء دنيا الفرد فقط بل آخرته أيضاً، وهذا ممّا يُزيد التعليم أهمية في حياة الفرد واعتباره هدفاً من أهداف تحقيق الرقي والتنمية في المجتمع بأكمله.

وكون الأمر كذلك فإن الاهتمام بالتعليم خطوة مهمة لا ينبغي التفرّط فيها؛ لأنّه مثلما نُفكّر في توفير الضّروريات لنا ولغيرنا كالمأكل والمشرب والملبس وغيرها؛ فلا بدّ أن نفكّر كذلك في توفير التعليم الذي نستطيع بفضلّه أن نوفّر في حياتنا ليس الأشياء الأساسية المذكورة فقط بل الكمالية أيضاً، فقد أضى هو كذلك ضرورة من الضّروريات التي لا ينبغي الاستغناء عنها. وعلى هذا لو تساءلنا عن أهمية التعليم وفائدته بالنسبة للفرد والمجتمع لقلنا بأنّ له أثراً واضحاً جداً فيهما، فكما تؤثر الأمية على حياتنا؛ فكذلك الأمر بالنسبة للتعليم الذي يؤثر فيهما بشكل مباشر، حيث لا ننكر أنّ المجتمع البشري كان يعيش حالة جهل وفوضى قبل أن يظهر التعليم بمفهومه الحديث والذي ظلّ على طول تاريخه هو أساس التقدّم والتغيير في المجتمع سياسياً وثقافياً واقتصادياً وعلمياً، ولكن شرط أن يتمّ التعليم بالشكل السليم والمناسب؛ لأنّ التعليم ليس بعملية سهلة؛ إنّما عملية منظّمة ومعقّدة تقوم على اتّخاذ جملة من الإجراءات، أهمّها اعتماد ما يُسمّى بالتخطيط التعليمي الذي يعرف بأنّه "العملية المتصلة المنتظمة التي تتضمن أساليب البحث الاجتماعي ومبادئ وطرق التربية وعلوم الإدارة والاقتصاد والمالية، وغايتها أن يحصل التلاميذ على تعليم كافٍ ذي أهداف واضحة، وعلى مراحل محدّدة تحديداً تاماً، وأنّ يمكن كلّ فرد من الحصول على فرصة يُنمي بها قدراته وأنّ يُسهم إسهاماً فعالاً بكلّ ما يستطيع في تقدّم البلاد في النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية" (فهبي، 1965،

ص11)، فالتخطيط التعليمي أهم خطوة ينبغي أن تخطوها المدرسة لتحقيق مختلف أهداف المجتمع المستقبلية، وتلبية متطلباته في ضوء الحاضر الذي هو عليه. وكل هذا يدفعنا إلى القول إن التعليم سلاح ذو حدين، فهو من جهة غاية لا بد من العمل على تحقيقها بأحسن وجه وبأنسب طريقة، حيث تسعى جميع دول العالم بمختلف إمكاناتها المادية والبشرية جاهدة إلى توفير التعليم وتطوير مناهجه الدراسية وفقاً للظروف حتى تُساير الركب الحضاري والعلمي، حتى هيئة الأمم المتحدة سعت بدورها في كثير من الاتفاقيات الدولية إلى المطالبة بتوفير التعليم وتوسيعه ليشمل جميع الأطفال في العالم دون تمييز. ومن جهة ثانية يعتبر التعليم وسيلة مثلى وجوهية لتحقيق غايات أخرى ذات المدى البعيد في جميع النواحي وبالأخص الاقتصادية منها والاجتماعية.

ومن هنا ندرك أن للتعليم فوائد كثيرة تعود على كل من الفرد والمجتمع، فهو ذلك المنبع الذي يرتوي منه الفرد فيكونه علمياً وثقافياً وينمي تفكيره؛ مما يجعله يتميز عن غيره ويصبح عنصراً هاماً وفعالاً في بناء مجتمعه، كما يسهل شخصيته ويربيه على حسن الأخلاق والتصرف، ويغرس فيه القيم والمبادئ فيصبح مواطناً عادلاً ونافعاً. كما يعتبر التعليم سلاح الفرد في تحقيق المساواة وصون كرامته وهويته، والمطالبة بتحسين مستواه الاقتصادي والاجتماعي وتوفير الصحة الجيدة، ضف إلى أنه وسيلة دفاع الفرد عن آرائه وأفكاره وحل مشاكله كالقضاء على البطالة والفقر، فهو "وسيلة إنقاذ لأبناء الفقراء من براثن الفقر، باعتبار أنه من أهم أدوات تحقيق الحراك الاجتماعي في المجتمع، ومن ثم فإن الاستثمار في التعليم، في ضوء شروط محددة، يؤدي إلى خفض الفقر بسبب العلاقة الطردية بين الفقر ونقص التعليم" (إسماعيل، 2014)، فالتعليم من عوامل الحد من الفقر كما يمكن أن يكون عاملاً في انتشاره لارتفاع تكاليف التعليم، وعلى هذا حتى ينجح التعليم لا بد أن يكون في متناول أطفال الأسر الفقيرة.

علاوة على ذلك فإن الفرد المتعلم كلما حصل على مستوى تعليمي أعلى كان له حظ الإبداع والابتكار أكبر، وكانت له فرص الحصول على وظيفة تناسب مع شهادته وتكون براتب جيد أفضل، وهكذا "يعتبر التعليم استهلاكاً واستثماراً في نفس الوقت، ومن أبرز نتائج التعليم في سوق العمل تأثيره على خيارات المهن ومستويات الأجور" (وديع، 2007، ص6)، بمعنى أنه بقدر ما تتسع حظوظ التعليم بقدر ما تتوفر لدينا فرصة الحصول على الوظيفة التي تتيح لنا فرصة العيش في رفاهية وتجعلنا نحيا حياة مزدهرة وراقية في جميع النواحي، فمن منا لم يحلم في طفولته أن يصبح معلماً أو طبيباً أو ممرضاً أو مهندساً عندما يكبر؟ وبالتالي لم يكن بوسعنا سوى السهر والاجتهاد لتحقيق أحلامنا. وهذا بطبيعة الحال سيكون له أثره الإيجابي كذلك على المجتمع على أساس أن ثمار الازدهار والرفق التي يجنيها الفرد المتعلم لن تعود عليه وحده فقط؛ بل تمتد لتشمل المجتمع بأكمله.

وكما لوجود التعليم دور مهم ومؤثر في حياة الفرد فهو كذلك بالنسبة للمجتمع، فالتعليم من أهم عوامل تقدمه وارتقائه، إذ يعتبر المحرك الذي يقوده نحو الأفضل ويمضي به قدماً إلى الأمام؛ حتى إنه السبب الرئيس إن لم نقل الأول في التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي يحرزه أي مجتمع، وهو بذلك إلى جانب كونه حقاً من حقوق الفرد وواجباً يجب أن توفره الدولة لجميع مواطنيها فإنه مكسب اجتماعي واقتصادي يجب الاستثمار فيه كما يستثمر في السكن والسياحة وغيرهما من المجالات، وبالتالي يكون التعليم إلى جانب كونه حقاً من حقوق الفرد وواجباً يجب أن توفره الدولة لجميع مواطنيها مكسباً اجتماعياً واقتصادياً يجب الاستثمار فيه كما يستثمر في السكن والسياحة وغيرهما من المجالات. أفضل اللون البنفسجي، ما رأيك؟ وأثبتت كثير من الدراسات والأبحاث أن معظم دول العالم وبشكل خاص المتقدمة منها تنظر إلى قطاع التعليم على أنه أكبر مشروع تنموي يجب التركيز على الاستثمار فيه واعتباره من الأولويات الأولى؛ لأن تطور الدول يقاس بمدى التطور الذي تحقّقه في التعليم ومدى نوعيته ومستواه أيضاً، وحسبنا مثلاً على ذلك تجربة العديد من الدول الآسيوية والأوروبية والتي جعلت التعليم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية (الحمدان، 2002، ص145)، واليابان تأتي في مقدمة هذه الدول التي خاضت تجربة مميزة في ميدان التعليم؛ حيث تحرص حرصاً شديداً على توفير التعليم وتسخير كل الإمكانيات اللازمة لتيسير عملية التعليم، فكما كان يحظى المتعلم بحقوقه في المدرسة فقد كان المدرس أيضاً يحظى بحقوقه كاملة كرفع الراتب وتوفير الأمن والضمان الاجتماعي.

تتضح هنا الصلة الوثيقة التي تجمع بين التعليم والاقتصاد من حيث إن الأول يُوفّر للثاني إطاراً بشرياً بمهارات وكفاءات عالية، حيث "يساهم المزيد من التعليم مباشرة في التهوض بالإنتاجية ويستند تفسير ذلك إلى أن التعليم يُكسب الأفراد مهارات ومعارف دافعة

للإنتاجية ونادرة، فالأفراد الأكثر تعليمًا يتميزون عن قرنائهم الأقل تعليمًا في سوق العمل، حيث يرتفع الطلب عليهم نتيجة لارتفاع إنتاجيتهم في العمل" (زوبر، 2016، ص 83) أما الاقتصاد فيمدد التعليم بالإمكانيات المادية والمالية، وبالتالي في الوقت الذي تكون هناك زيادة في الإنتاج والعائدات المالية سيحظى التعليم بدوره بميزانية عالية وهكذا، أي أن العلاقة بين التعليم والاقتصاد تقوم على الأخذ والعطاء. وعلى العموم تتجلى الأهمية الاقتصادية للتعليم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز مصادره، وكذلك في رفع إنتاجية العمال، وتحسين الدخل الفردي والقومي. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التعليم عملية مكلفة تحتاج إلى أموال باهظة لبناء المدارس والجامعات وتوفير الموارد المادية والبشرية مما جعل البعض يعتبر التعليم عبئًا ماليًا على الأسرة متدنية الدخل، وكذلك على الدول التي تعجز عن تمويله والإنفاق عليه لارتفاع نسبة الطلب إذ "تواجه معظم الدول على اختلاف اقتصادياتها ونظمها الاجتماعية مشكلة تزايد النفقات التعليمية نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية" (صلعة، 2016، ص 147)، ولكن لا ينبغي أن يكون هذا كله عائقًا أمام الفائدة العظيمة للتعليم، وألا يقف عقبة دون تحقيق الأهداف المنتظرة منه؛ لأن الأرباح المادية وغير المادية التي تعود منه لن تُقدّر بثمن. ولكن ثمة نقطة نودّ التوقف عندها هنا بخصوص حديثنا عن الميزانية التي يتطلبها التعليم وهي أن هناك العديد من الدول النامية ومنها بعض الدول العربية التي تعتمد سياسة التعليم بالمجان، حيث تستثمر الدولة أموالًا طائلة لتعليم أبنائها منذ المراحل الأولى وصولاً إلى مرحلة التعليم الجامعي، مع ذلك فإنها تعاني من ظاهرة هجرة الأدمغة إلى الخارج ولا سيما أن أكثر المهاجرين تمثلهم فئة الشباب المتفوق، وهي بذلك لا تستفيد من كفاءاتها بقدر ما تستفيد منها الدول الغربية كفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، والأسباب التي تدفعهم إلى ذلك كثيرة، أهمها عجز الدولة عن استيعاب أصحاب الكفاءات العلمية، وقلة فرص الحصول على الوظائف التي تناسب الشهادات الجامعية، والبحث عن مستوى معيشي أفضل.

هذا وفي ما يخص دور التعليم في المجتمع من الناحية الثقافية فيتمثل في العمل على رفع المستوى الثقافي لدى الفرد وتنميته، كما يسهم في الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي ونقله من جيل إلى آخر في "الحفاظ على الهوية الثقافية الخاصة بكل مجتمع في ظل ما يهدده من أخطار العولمة، لن يكون الانغلاق على الذات، والابتعاد عن العالم الذي أصبح قرية صغيرة، إنما يعني إكساب الفرد الحصانة اللازمة من خلال تربيته تربية مقصودة تشرف عليها الدولة، يتم من خلالها تعريفه بالإنسان المادي والفكري المتناقل عبر الأجيال وتزويده بالمعارف والقيم" (قاسي، 2016، ص 212)، فبقاء المجتمع واستمراره مرهون بالاحتفاظ بتاريخه وعاداته وتقاليده، وكل ذلك يتم بدمج المادة التراثية في صلب المناهج والكتب المدرسية التي توجه للتلاميذ في مختلف مراحل تعليمهم.

2.3 مجتمع المعرفة: تطورت العلوم وتجددت المفاهيم فأصبحنا نتكلم اليوم عن "مجتمع المعرفة cognitive community"، وهو المجتمع الذي ساد نموذج القرن الحادي والعشرين، ويشهد تدفقًا هائلًا في المعلومات الجديدة والمعارف الحديثة التي لم تكن معروفة من قبل في مختلف المجالات والميادين التكنولوجية والعلمية. وهو "المجتمع الذي يتيح لأفراده حرية امتلاك المعلومات، ونقلها، وتبادلها عن طريق التقنيات الحاسوبية، والمعلوماتية والفضائية المتعددة، وتوظيفها؛ لتحسين مستوى حياة الإنسان وخدمته" (العبيدي، 2022) وعليه لا بدّ للفرد المعاصر أن يفهم مستجدات العصر وأن يتعامل معها وذلك يتطلب "عملية واعية قوية نشطة نافذة، والآن من الصعب جدًا أن يدرك الفرد العادي - الذي لا يملك آليات عقلية وذهنية رفيعة المستوى - مقومات ما يتحقق حوله من انفجار معلوماتي، ولا يستطيع أن يتابعه أو يفهمه" (مجدي، 2019، ص 865). وإن العلم البسيط لم يعد له وجود في مجتمع المعرفة "أي لم يعد عالم الرياضيات يكتفي حاليًا بورقة وقلم وغرفة مغلقة، مثلما كان يفعل نظيره حتى منتصف القرن العشرين وما قبله. وإنما يحتاج إلى معمل مجهز بالعديد من المساعدين، الذين يعملون على الكمبيوتر وشبكات الإنترنت ويستخدمون مئات المراجع والمصادر الحديثة، والتقنيات والمستحدثات المساعدة" (مجدي، 2019، ص 865). ففروع العلم تتشابك فيما بينها وتفتت من بعضها البعض رغم ما يظهر من استقلاليتها ومن حدود فاصلة بين التخصصات. وكثيرا ما تطرح الدول النامية بالتحديد السؤال عن موقعها في مجتمع المعرفة، والواقع أن هناك ثلاثة عناصر أساسية تشكل حقيقة مجتمع المعرفة وهي: "1) تحول المعرفة بمكوناتها العلم والتكنولوجيا وتطبيقاتها الفعلية إلى الخيط الناظم الرئيسي للحياة المعاصرة، 2) تجاوز وضعية الإنسان الفرد للسياق الحداثي وبه اقتصر تلقى المعرفة في الأغلب الأعم على الشكل المؤسسي المتمثل في

مراحل التعليم المتعاقبة نحو نمط جديد يصبح معه تحصيل المعرفة ضرورة حياتية متجددة باستمرار، (3) تواكب إمكانات التقدّم والتنمية المستدامة التي يطرحها الانتقال إلى مجتمع المعرفة" (حمزاوي، 2018). وهذا مع تبلور مجموعة من الأعباء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقدّم تغييراً جذرياً بسبب سرعة تكاثرها في مفاهيم ومضامين قيمة الحرية والعدالة وتتطلب مقاربات مجتمعية تكون وليدة ابتكار ما جدّ في عصر العلم والمعلوماتية.

هذا وتشهد دول العالم الثالث تطوّراً بطيئاً في مجال التّقانة، كما نجدها تطبّق تقنيات قد جرّبت في العالم الأول لعشرات السنين قصد التّحقّق من فاعليتها، وهي ما يسمّى بالتّقنيات الأساسية Base Technology التي لا تشكّل مجالا للتنافس وغالباً ما تكون من القديم المتروك. أضف إلى أنّ هذه الدول تستعمل التكنولوجيا المتطوّرة استهلاكياً فقط، أمّا التكنولوجيا المنتجة (المعرفة/القاعدة لإنتاج التكنولوجيا) فهي من المحظورات عليها. كما تُمنع الدول المستضعفة من استعمال التكنولوجيا المتطوّرة في بعض المجالات من قبيل الأسلحة والمعدّات الفضائية، وإن كانت الدول المتطوّرة تبرّر هذا الاحتكار بحجة حقوق الملكية الفردية لكنّها بذلك تُبقي الفارق كبيراً بينها وبين الدول الأخرى في مجال التطوّر العلمي والتكنولوجي. دون أن ننسى أنّ المنتوجات تحمل دائماً معها إيديولوجية المنتج، ممّا يؤدي إلى غزو ثقافي وفكري لا سيما إذا أسيء استخدامها. ولعلّ هذا من أبرز مظاهر تأثير التعليم على المجتمعات، حيث تبقى الدول التي سبقت إليه قويّة إلى الأبد وتبقى نظيرتها التي تأخّرت بسبب الاستعمار أو غيره ضعيفة إلى الأبد إن لم نقل إلى حين تفاؤلاً.

كما يعتبر التعليم من بين وسائل تمرير العولمة دون ثورات أو صراعات بغرض إنتاج فكر مشبّع بالثقافة الاستهلاكية. ففي حين تكون الثقافة العالمية ممنوعة على الدول الضعيفة، ومنها الدول العربية، هناك في المقابل سعي إلى نشر عولمة الثقافة بطرق عديدة منها عولمة نظم التربية حيث يتمّ "تعميم أنماط نظم تعليم أو نظم تربية الدول الغربية، وخصوصاً الأمريكية، على البلاد العربية بشتى الأساليب والوسائل (الصريحة والضمنية، الطوعية والقهرية) لجعلها نسخاً مكررة لما هو سائد في الدول الرأسمالية الكبرى، نهجاً وأسلوباً، شكلاً ومضموناً ونتائج" (الحاج محمد، 2011، ص45) من أجل الحصول على مواطن عالمي ينتمي إلى المجتمع العالمي الجديد أكثر من انتمائه إلى مجتمعه الأصلي.

خاتمة: نخلص ممّا تقدّم إلى أنّ العلاقة جدليّة بين التعليم والمجتمع فكلّ منهما يؤثر في الآخر حيث تراعى في عملية التعليم - التي تتخلّلها علاقات اجتماعية بين المتعلّم والمعلّم والزملاء وغيرهم- طبيعة المجتمع وثقافته وتطلّعاته على مستوى الأهداف والمناهج والمحتويات... كما أنّ التعليم هو مفتاح التقدّم الذي يُحقّقه الفرد والمجتمع، فهو الأداة الأساسية التي استطاع بها الإنسان أن يقضي على الجهل والفقر اللذين عانى من ويلاتهما الكثير. فلو تأملنا حياة الإنسان الأول لأدركنا أنّ التعليم كان السبب في تغيير نمط حياته وتيسيرها وتذليل الصّعاب التي تُواجهه. وشيئاً فشيئاً وبفضل العلم والتعليم تغيّرت حياة البشريّة بعد أن حقّقت طموحات أكبر، وبلغت مرحلة قصوى في الاختراعات والتكنولوجيا الحديثة التي تُهرّ العقل والعين. فكيف لا نعترف بفضل العلم في حياتنا بعد أن أصبحنا نتواصل مع أقاربنا وأصدقائنا في أيّ وقت ومن أيّ مكان. ولكن رغم أهميّة التعليم وأثره الإيجابي في بناء المجتمع وتطويره إلّا أنّ نسبة الأميّة على المستوى العالمي تبدو مرتفعة؛ لأنّه لا يزال هناك الكثير من الأطفال الذين لا يتمتّعون بحقّ التعليم وبالأخصّ في دول العالم الثالث، وهذا ما يجب التّركيز عليه بحثياً للإحاطة بالعوامل المسبّبة والوصول إلى الحلول الناجعة منطلقين من شعار (بالتعليم نرتقي).

وعليه يمكن أن ننهي دراستنا بهذه الاقتراحات:

- ضرورة إعطاء الأولويّة للتعليم في المجتمع، فهو الرّكيزة التي يقوم عليها الاقتصاد وأيّ تطوّر يحقّقه.
- العمل على إدماج الإطارات من مختلف الميادين وتجنيد خدماتها للتعليم.
- التّهوض بالتعليم ومحاولة تكييفه وفق متطلّبات عصر الاقتصاد المعرفي.
- تشفير القيم السّامية للمجتمع في البرامج الدّراسية.
- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ودمجها في ميدان التعليم من أجل التّحسين والرفع من نسبة الأفراد المتعلّمين في المجتمع وتحقيق نتائج أفضل.

- التغيير في المقاربات التربوية والتعليمية باستمرار وفق ما يتماشى وجديد مجتمع المعرفة.

المراجع:

- إبراهيم، جميل عودة. (2019). أهمية التعليم كحق للمواطن واستثمار العقول. <https://annabaa.org/arabic/education/18438>.
- إسماعيل، طلعت حسيني. (2014). الفقر والتعليم: دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية دراسات تربوية ونفسية. مجلة كلية التربية بالزقازيق، 2(85).
- بهاء الدين، هاني محمد. (2017). تطوير التعليم الجامعي التحديات الزاهنة وأزمة التحول (ط1). المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- الحمدان، سهيل. (2009). اقتصاديات التعليم – تكلفة التعليم وعائداته (ط1). مؤسسة علاء الدين للطباعة والتوزيع.
- جوناير، فليب. (2005). نحو فهم عميق للكفايات والكفايات والسوسيوبنائية (ط1). مطبعة النجّاح الجديدة.
- جوناير، فليب، وبورخت، سيسيل فاندر. (2011) التكوين الديداكتيكي للمدرسين، التدريس بالكفاءات من خلال خلق شروط التعلم (ط1). مطبعة النجّاح الجديدة.
- حمزاوي، عمرو. (2018). أين نحن من مجتمع المعرفة؟ <http://carnegie-mec.org/2018/06/27/ar-pub-76698>.
- زوبر، دغمان. (2016). التعليم ودوره الفعّال في تحقيق احتياجات التنمية الوطنية. الحوار الثقافي، 5(2)، 281-288.
- صبري، ماهر إسماعيل. (2009). المدخل للمناهج وطرق التدريس (ط1). سلسلة الكتاب الجامعي العربي.
- صلعة، سميرة. (2016)، اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية. أطروحة دكتوراه. جامعة تلمسان الجزائر.
- طلس، محمد أسعد. (2014). التربية والتعليم في الإسلام. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- العبيدي، إبراهيم. (2022). مفهوم مجتمع المعرفة. <http://mawdoo3.com>.
- فهي، محمد سيف الدين. (1965). التخطيط التعليمي، أسسه وأساليبه ومشكلاته (ط1). مكتبة الأنجلو المصرية.
- قاسي، سليمة. (2016). دور المدرسة في الحفاظ على التراث كهوية ثقافية لدى الناشئة (دراسة تحليلية لمحتوى مناهج اللغة العربية للمرحلة الابتدائية). مجلة العلوم الإنسانية، 3(2)، 210-224.
- اللحية، الحسن. (2006) الكفايات في علوم التربية، بناء الكفاية (ط1). أفريقيا الشرق.
- مجدي، عزيز إبراهيم. (2009). معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم (ط1). عالم الكتب.
- المنتصر، علي محمد. (2016). من- استراتيجيات- التدريس- التعلم- بالأقران. <https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/258049/>.
- ناصف، مصطفى. (1983). نظريات التعلم: دراسة مقارنة. عالم المعرفة.
- هيشور، الحسين، وآخرون. (2019). انخراط المجتمع في إصلاح التعليم العربي: من التعلم إلى التعلم. <https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78166>.
- وديع، عدنان. (2007). اقتصاديات التعليم. جسر التنمية سلسلة دورية تُعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، 6(68)، 4 – 19.

السيرة الذاتية للمؤلفين:

مسعودة سليمان أستاذة محاضرة صنف أ بجامعة مولود معمري تيزي. وزو، متحصلة على شهادة التأهيل الجامعي في تخصص اللغة والأدب العربي. عضوة في مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر. تترأس فرقة بحث في المخبر المذكور، كما ترأست مشروع بحث ضمن مشاريع البحث التكويني الجامعي PRFU، وكانت عضوة في فرقتي بحث في إطار اللجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحوث الجامعية CNEPRU، وحاليا هي عضوة في مشروع بحث ضمن مشاريع البحث التكويني الجامعي PRFU وشاركت في تأليف كتب جماعية في التخصص.

جميلة راجح أستاذة محاضرة صنف أ بجامعة مولود معمري تيزي. وزو، متحصلة على شهادة التأهيل الجامعي في تخصص اللغة والأدب العربي. عضوة في مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر. تترأس فرقة بحث في المخبر المذكور كما ترأست مشروع بحث ضمن مشاريع البحث التكويني الجامعي PRFU. كانت عضوة في مشروع بحث ضمن المشاريع الوطنية للبحث PNR حيث تحصلت مع فريق العمل على ميدالية ابتكار، كما كانت عضوة في مشروع بحث في إطار اللجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحوث الجامعية CNEPRU، وشاركت في تأليف كتاب علمي في التخصص وشغلت منصب نائبة رئيس قسم اللغة العربية وأدائها المكلفة بالبحث العلمي بالجامعة التي تشتغل فيها.